

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٦٩**

الجمعة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد ريبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيلوفا
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تسن من
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد فايسلدر
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام بشأن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة دعما لعملية السلام فيها (S/2009/1).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

09-21128 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2009/1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل نيبال إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد مارتن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها S/2009/1.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وهذه هي المرة الأخيرة التي يقدم فيها السيد مارتن إحاطة إعلامية بصفته الممثل الخاص للأمين العام. وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا له وأن نقول له كم نحن نقدر الجهود الفعالة التي بذلها عاما بعد عام خلال ترؤسه بعثة الأمم المتحدة في نيبال وتفاعله الصادق والمباشر مع المجلس وصدق التزامه بعملية السلام في نيبال. لذلك، سنتذكره باعتزاز. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية. وأنا واثق بأن أعضاء المجلس يشاركونني تلك المشاعر.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الخاص.

السيد مارتن (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس، على هذه العبارات الطيبة. هذه في الحقيقة المرة العاشرة والأخيرة التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام في نيبال، وخاصة في عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وعلى الرغم من أنه لم يتم حسم عملية السلام ولا رغبة الحكومة في دعم بعثة الأمم المتحدة، فإن الوقت مناسب، ليس لمجرد النظر في التطورات التي حدثت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، في تشرين الثاني/نوفمبر، وإنما أيضا للتفكير في الإنجازات التي تحققت والتحديات المتبقية في الحفاظ على السلام في نيبال.

أولا، أود أن أوافيكم بمعلومات عن مستجدات الأحداث، الإيجابية منها والسلبية، منذ إعداد تقرير الأمين العام (S/2009/1). والأهم بالنسبة لولاية بعثة الأمم المتحدة

في نيبال، هو أنه تم التوصل أخيرا إلى اتفاق سياسي بشأن تشكيلة واختصاصات اللجنة الخاصة التي ستقوم بالإشراف على أفراد الجيش الماوي، وإدماجهم، وإعادة تأهيلهم. وقد عقد أول اجتماع لها اليوم في كاتماندو. ولكل حزب من الأحزاب الأربعة الكبرى، بما في ذلك حزب المؤتمر النيبالي، الذي يظل خارج الائتلاف الحكومي، ممثلان في هذه اللجنة، ويترأس اجتماعاتها رئيس الوزراء شخصيا. وسيرحب المجلس بذلك ترحيبا خاصا، لأن العمل الفعال للجنة الخاصة يكتسي أهمية حاسمة ليس لإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال فحسب، بل وأيضا للنجاح العام لعملية السلام.

كما أحرز تقدم بشأن عمل الجمعية التأسيسية، والتعاون بين الأحزاب السياسية على صياغة دستور جديد. وقد اختير رؤساء اللجان التابعة للجمعية بناء على اتفاق بين الأحزاب السياسية الكبيرة، ولو أن ذلك لم يحظ برضا جميع الأحزاب الصغيرة. وقد وافق الأمين العام السابق للحزب الشيوعي النيبالي (الحزب الماركسي - اللينيني الموحد)، السيد مادهاف كومار نيبال، على الاقتراح الذي قدمته القيادة الماوية المتعلق بأن يقبل ترشيحه للجمعية، وأن يترأس لجنتها الدستورية، التي تضطلع بمسؤولية مركزية عن التوصل إلى اتفاق بشأن المشروع العام للدستور، ومواجهة التحدي المتمثل في التمكن من إنجازه بحلول أيار/مايو ٢٠١٠.

وقد أجريت مناقشات بين الأحزاب الرئيسية، بما في ذلك بين الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) - الذي غير الآن اسمه إلى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي) في أعقاب اندماجه مع حزب شيوعي أصغر، على الرغم من أنني سأواصل الإشارة إليه باسم الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) - وحزب المؤتمر النيبالي بشأن تعزيز التعاون لاستكمال عملية السلام وصياغة الدستور.

ولقد أوقف حزب المؤتمر النيبالي مقاطعته للبرلمان بعد أن أبلغ رئيس الوزراء البرلمان بصدور تعليمات جديدة لتنفيذ تعهداته استجابة لطلبات البرلمان، بما في ذلك استعادة الممتلكات، ووضع حد للأنشطة شبه العسكرية لعصبة الشبيبة الشيوعية، والتي سترصدها لجنة برلمانية.

وأدت جهود الحكومة من خلال المفاوضات إلى وقف أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة النشيطة في تاراي الآن، إلى اتفاقات مبدئية تضع الشروط للمحادثات الجارية مع أربع من هذه الجماعات، بينما جرت بعض الاتصالات غير الرسمية ولا تزال متواصلة.

ولكن كانت هناك مصادمات بين عصبة الشبيبة الشيوعية الماوية والقوة الشبابية التابعة للحزب الماركسي اللينيني الموحد، والتي أدت في إحدى الحالات إلى بتر ساق عضو من أعضاء القوة الشبابية. واستخدم أفراد النقابات الماوية العنف والتهديد بالعنف ضد وسائل الإعلام المنتقدة للنهج الماوي. وشكلت عملية القتل الفظيع، التي تعرضت لها يوم الأحد الماضي صحفية في تاراي، على أيدي عصابة من المجرمين لم تحدد هويتهم بعد، دليلا آخر على ضعف سيادة القانون وعلى التهديدات التي يواجهها الصحفيون، لا سيما خارج كاتماندو، من مصادر مختلفة.

ويتزايد السخط الشعبي جراء العجز عن مواصلة الإمداد بالكهرباء - والمحدد الآن في ثماني ساعات في اليوم للعديد من المستهلكين - على الرغم من أن القدر الأكبر من المسؤولية عن ذلك تتحمله الحكومات السابقة بسبب عقود من قلة الاستثمارات واللامبالاة. والآن يشكل هذا الانقطاع في الكهرباء، بالاقتران مع أعمال تقوم بها النقابات، تهديدا خطيرا للمصانع، وبالتالي لفرص العمالة.

إن الخلاف الذي وقع مؤخرا، والذي يهم على نحو خاص بعثة الأمم المتحدة في نيبال وعملية السلام يتعلق

بالتجنيد في صفوف الجيش النيبالي، واعترافه بسلطة الحكومة المنتخبة، وهو ما ينطوي على خطورة محتملة أعتقد أنها تحتم علي أن أشرح خلفيتها بموجب مدونة قواعد السلوك، التي تم الاتفاق عليها في بداية وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٦ التزم الطرفان بعدم تجنيد أشخاص جدد. وأثناء إجراء المفاوضات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، التي قامت فيها الأمم المتحدة بدور الأمانة المعنية بالمفاوضات، جادل الجيش النيبالي بأنه ينبغي رغم ذلك السماح له بمواصلة ملء الشواغر. وقد دعمت الحكومة، أول الأمر هذا المطلب، غير أنه لقي معارضة من الجانب الماوي، ولم تتم الموافقة عليه. وهكذا، فإن نص الاتفاق على منع تجنيد المزيد من الأفراد في صفوف القوات المسلحة، ما لم يوافق عليه الطرفان، ينبغي أن يفهم منه أنه ينطبق على أي تجنيد، بما في ذلك ملء الشواغر. كان الجيش الماوي أول من انتهك الاتفاق من خلال جلب الآلاف من المجندين الجدد، العديد منهم قاصرون، إلى أماكن التجميع لديه، وقد غادروا أماكن التجميع في آخر المطاف أو تم إقصاؤهم من جانب محققي بعثة الأمم المتحدة في نيبال، على الرغم من أن إبعاد من لا يستوفون الشروط الذين لا يزالون في أمكان التجميع طال انتظاره، وهو ما يشدد عليه تقرير الأمين العام مرة أخرى.

وفي غضون ذلك، في منتصف عام ٢٠٠٧، اشتكى الجانب الماوي إلى اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد بأن الجيش النيبالي كان يقوم بالتجنيد. ثم أكد الجيش النيبالي أنه كان بصدد ملء الشواغر، ومن المؤسف أنه لم يبلغ اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد بذلك في البداية. ولم يكن بمقدور اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي تعمل بتوافق الآراء، أن تحل هذه المسألة فأحالتها علي. ووجهت رسالة إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت، الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع أيضا، موضحا رأي بعثة الأمم المتحدة في نيبال بأن هذا التجنيد انتهاك للاتفاق. وعقدت اجتماعا مع رئيس أركان الجيش لأطلعه على هذا الأمر. وفي آخر المطاف، رد وزير الدفاع قائلا إن التجنيد لملء الشواغر، وحتى بلوغ القوام الدائم والبالغ ٩٥ ٧٠٠ فرد عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لم يكن انتهاكا لأي اتفاق.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نشر الجيش النيبالي مرة أخرى إعلانات لمزيد من التجنيد. وقال الجيش إنه راسل وزارة الدفاع لإخطارها بنيته القيام بالتجنيد لملء الشواغر، وبأنه باشر بالتجنيد بعد عدم تلقيه أي رد. ومرة أخرى، لم يتم إخطار بعثة الأمم المتحدة في نيبال والجيش الماوي، لا من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد ولا بأي طريقة أخرى. وفي حين لا يتم فيه إحراز أي تقدم بشأن مستقبل أفراد الجيش الماوي، كان ذلك الموضوع يلقى استثناء شديدا داخل أماكن التجميع. وصرح نائب قائد الجيش الماوي على الملأ بأن الجيش الماوي ذاته سيقوم بالتجنيد لملء الشواغر. وقد أعربت عن الموقف الثابت لبعثة الأمم المتحدة في نيبال بأن أي تجنيد جديد يقوم به الجيشان هو انتهاك للاتفاق. وفي أعقاب مناقشة أجراها مجلس الوزراء، وجهت وزارة الدفاع رسالة تتضمن تعليمات إلى الجيش النيبالي لكي يعلق عملية التجنيد لديه. وأفادت التقارير بأن الجيش النيبالي رد بقوله إن العملية قد انتهت تقريبا وأن تعليقها سيكون غير مناسب. وقام وزير الدفاع، وهو عضو من أعضاء الحكومة المنتمين للحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بانتقاد بيان عام أدلى به رئيس أركان الجيش، وهدد باتخاذ إجراء ضده. وأيدت أطراف فاعلة أخرى علنا التجنيد الذي يقوم به الجيش النيبالي لملء الشواغر. وعقد وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش اجتماعا، منذئذ، لمناقشة هذه المسألة، لكن من غير الواضح أنه تم حلها. وقد أعربت لرئيس أركان الجيش عما يساورني من قلق إزاء عدم تصرف الجيش النيبالي بشأن هذه المسألة

بحسن نية مع الأمم المتحدة، باعتبارها الطرف المكلف برصد الاتفاق.

إن هذا الخلاف، في الوقت الذي ما نحتاج إليه هو التعاون بين الأطراف الفاعلة السياسية، وبين الجيشين، من أجل حل المسائل من خلال اللجنة الخاصة، هو دليل، وأخشى أن يكون مؤشرا، على ما ينتظرنا من مصاعب. وقبل أن أتناول تلك المصاعب بشكل مستفيض، أود أن أعيد تأكيد الإشادة بالإنجازات الهائلة في عملية السلام في نيبال، والتي أشدنا بها أنا والأمين العام في العديد من المناسبات، مثلما قام بذلك المجلس من قبل. وعندما زرت نيبال قبل ثلاثة أعوام ونصف، في أيار/مايو ٢٠٠٥، لافتتاح مكتب مفوضية حقوق الإنسان، كان الصراع المسلح على مشارف سنته العاشرة، وكان الماويون وقوات الأمن يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بينما كانت الحكومة برئاسة الملك في ذلك الوقت تصادر الحقوق الديمقراطية. والقادة السياسيون وقيادات المجتمع المدني في نيبال هم الذين وضعوا حدا للصراع المسلح، وتفاوضوا على إجراء انتخابات أفرزت جمعية تأسيسية شاملة للجميع، وأقامت نظاما ديمقراطيا على نحو سلمي.

واستندت عملية السلام في نيبال على تبادل الالتزامات من جانب الأحزاب السياسية الماوية وغير الماوية، الواردة أولا في التفاهم المؤلف من ١٢ نقطة والمبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفي آخر المطاف، في اتفاق السلام الشامل المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وفي الدستور المؤقت. وتعهد الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) باحترام قواعد الديمقراطية وقيمها، بما في ذلك إرساء نظام حكم يتسم بالتعددية والتنافسية، وحقوق الإنسان الأساسية والحريات المدنية وحرية الصحافة وسيادة القانون. والتزمت الأحزاب التي انتخبت في برلمان عام ١٩٩٩ بانتخاب جمعية تأسيسية، وإعادة هيكلة الدولة، وإحداث تغيير تدريجي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالجيشين اللذين خاضا صراعا مسلحا طيلة ١٠ سنوات بدون أن ينهزم أي منهما، فإن المقاتلين الماويين كان من المفروض "إدماجهم وإعادة تأهيلهم"، بينما كان يتعين إرساء الديمقراطية في صفوف الجيش النيبالي، من خلال خطة عمل ستحدد قوامه المناسب، وستطور طابعه الوطني والجامع وتنظم التدريب وفقا لمعايير وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووافقت جميع الأحزاب على العمل استنادا لتوافق سياسي في الآراء إلى حين صياغة دستور جديد من جانب الجمعية التأسيسية.

وبالنظر إلى كل الإنجازات الهامة التي حققتها عملية السلام، أخشى أن يكون هناك الآن خطر يتمثل في تعرض هذه الأسس للتحدي والتقويض. إن الأعمال التي تقوم بها الكوادر الماوية والتي تشمل العنف أو التهديدات باستخدام العنف، ولا تحترم التعددية أو سيادة القانون، وعدم اتخاذ قيادة الأحزاب لإجراء حازم ضد من يرتكب هذه الأعمال، والمناقشات الإيديولوجية الداخلية التي لا تنم عن الحرص الطويل الأمد على النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب، كل هذه الأمور تدفع البعض إلى التشكيك في صدق الخيار الاستراتيجي الذي تعهد به الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بموجب التفاهم المؤلف من ١٢ نقطة، أو في قدرة قيادته على كفالة احترام الحزب له برمته. ومن الأهمية بمكان، وبما أن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي يقود الحكومة الآن، أن يعمل هذا الحزب دوما بطريقة تبدد هذه الشكوك. ويتحمل الحزب الذي يقود الحكومة مسؤولية كبيرة ليسعى من أجل التوصل إلى التوافق السياسي في الآراء المطلوب لاستكمال العملية السياسية وصياغة الدستور الجديد.

غير أن هذه المسؤولية تقع أيضاً على عاتق الأحزاب الأخرى التي خاضت الانتخابات واعدة بمواصلة التعاون في الحكومة ضمن إطار دستور مؤقت بشّر بتغيير اجتماعي واقتصادي وبعدم الإقصاء. وتوزيع الأصوات في انتخابات الجمعية التأسيسية التي حصل فيها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي على قرابة ٣٠ في المائة مقابل أكثر قليلاً من ٢٠ في المائة لكل من المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي – اللينيني الموحد يمكن تفسيره في أحسن الأحوال باعتباره تفويضاً بالتغيير، لكن مع توقع أن تتعاون الأحزاب كما وعدت وعلى أساس نيل الدعم منها. ويمثل ظهور أحزاب الماديسي في تاراي تذكرة قوية بوجوب تنفيذ الالتزام بإشراك كل الجماعات في جميع شؤون الدولة لكي لا يؤدي السخط المستمر إلى المزيد من العنف والانقسام العرقي – الذي ربما يكون أكبر تهديد ينتظر نيبال.

غير أنني أعتقد أن الأمر الأكثر إلحاحا هو أيضاً وجوب الحفاظ على روح الاتفاقات الأصلية فيما يتعلق بالجيشين إذا أردنا النجاح في التصدي للتحدي الجسيم في مرحلة ما بعد الصراع وتحقيق سلام مستقر والحفاظ عليه. وكما يقول الأمين العام في تقريره، ”لم يُناقش مستقبل الجيشين مناقشة وافية في اتفاق السلام الشامل الذي اقتصر على تعريف العمليات“ (S/2009/1، الفقرة ٦٤) فيما يتعلق باللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم وخطة العمل الخاصة بإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي.

غير أنه كان هناك تفاهم غير رسمي بين المفاوضين على أن الإدماج يعني إدخال عدد كبير من المقاتلين الماويين في الجيش النيبالي، وليس جميعهم بأي حال من الأحوال. وتمثل خطة العمل لإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي جانباً موازياً مهماً للاتفاقات، بما في ذلك الالتزام بعدم الإقصاء، والذي تعززت أهميته بالتعهدات اللاحقة في الاتفاقات مع أحزاب الماديسي. ولن يتأتى للجنة الخاصة التوصل إلى نتيجة توطد دعائم السلام إلا إذا احترم المفاوضون من جميع الأطراف الجيشين وإلا إذا أدرك الجيشان حاجتهما إلى التغيير وإخضاعهما للإدارة الديمقراطية المتعددة الأحزاب.

وثمة حاجة إلى التغيير لم يلتزم بها فعلا أي حزب سياسي ولا أي جيش من الجيشين حتى الآن، ألا وهي الحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب. وأقول ذلك بأسف كبير، لأنني ذهبت إلى نيبال ممثلاً لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولكن لم يحدث خلال ما يزيد على ثلاثة أعوام ونصف العام منذ ذلك الحين أن تم كما ينبغي تقديم أي مرتكب لانتهاك خطير لحقوق الإنسان إلى العدالة، سواء ارتكب الانتهاك خلال الصراع المسلح أو منذ انتهائه.

في أيار/مايو عام ٢٠٠٦، كنت مسؤولاً عن نشر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقرير في نيبال عن التحقيق في الاحتجاز التعسفي والتعذيب وحالات الاختفاء في ثكنات ماهاراجغانج للجيش النيبالي الملكي آنذاك في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في كاتماندو. ولم يترتب على ذلك اتخاذ أي إجراء. وتشير الفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام إلى إصدار المفوضية مؤخراً تقارير تحقيقاتها في حالات الاختفاء في منطقة بارديا من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٣، مستشهدة بإجمالي ١٥٦ حالة اختفاء ترتبط بسلطات الدولة، حدث معظمها عقب عمليات احتجاز من جانب الجيش النيبالي الملكي آنذاك، و ١٤ حالة مماثلة عُزيت إلى الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. ويوثق التقرير الاستخدام المنهجي للتعذيب في ثكنات تشيسباني للجيش النيبالي الملكي، وإنني أحث أعضاء المجلس على قراءة تفاصيل التقرير المريعة.

لقد وعدت الأحزاب لأول مرة بالتحقيق في حالات الاختفاء في أيار/مايو عام ٢٠٠٦. وتم تأكيد هذا الوعد مجدداً المرة تلو الأخرى في الاتفاقات اللاحقة، ولكن الآن فقط يستعد البرلمان التشريعي للنظر في تشريع يقضي بإنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء. ويتعين علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت التعيينات في هذه اللجنة ستكون إشارة على نية جدية في الكشف عن الحقيقة وتقديم المسؤولين إلى العدالة في ظل الإنكار والإعاقة اللذين اتسم بهما حتى الآن رد الجيش النيبالي، على وجه الخصوص. وتُبذل جهود لتعويض ضحايا الصراع، غير أن الضحايا الذين عانوا على أيدي الماويين، وكذلك ضحايا قوات الأمن، ما زالوا يعانون. ولن تندمل جراح الصراع النيبالي بالإنكار أو التعويض وحده بل إن ذلك يتطلب تنفيذاً فعالاً للوعود التي قُدمت بالبحث عن الحقيقة وإقرار العدالة.

وبينما لا يزال الإفلات من العقاب سائداً فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت منذ انتهاء الصراع، فإن الحزب الشيوعي النيبالي الماوي وغيره من الأحزاب السياسية تسارع بحماية أنصارها من العدالة، بدلاً من تأييد التطبيق الحيادي لسيادة القانون. وحتى في الحالات التي يكون الجناة فيها معروفين، مثل قتل أعضاء في عصبة الشبيبة الشيوعية في منطقة دانج قبل يومين من انتخابات الجمعية التأسيسية وقتل رجل أعمال في موقع تجميع للماويين، وهي حالات أبرزتها الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام، لم يتم تقديمهم إلى العدالة.

إن أكبر مكامن قوة عملية السلام في نيبال تتمثل في قدرة الأطراف النيبالية الفاعلة على إجراء الحوار لتضييق هوة خلافاتها. وقد أسفر هذا الحوار عن التوصل إلى التفاهم المؤلف من ١٢ نقطة والذي أدى إلى قيام الحركة الشعبية وانتهاء الصراع المسلح؛ وأسفر عن اتفاقات السلام والدستور المؤقت، ومهد السبيل لانتخابات الجمعية التأسيسية؛ وحافظ على إطار تحالف الأحزاب السبعة، وأدى في النهاية إلى التغلب على خلافات وتأخيرات كبيرة.

وقد تكلم رئيس الوزراء ''براتشاندا'' مؤخراً وبصورة علانية عن الحاجة إلى تفاهم جديد من ١٢ نقطة. وهذه مسألة متروكة للأحزاب السياسية لدراستها، غير أنني أرى أن ثمة حاجة بالفعل إلى إعادة إرساء أساس للتعاون بين الأحزاب السياسية، والتي ظهر بعضها منذ تشكيل تحالف الأحزاب السبعة الأصلي، بغية استكمال عملية السلام بنجاح وصياغة الدستور. ويجب عدم السماح لأساليب التنافس السياسي بتعطيل هذه الأولويات الوطنية الملحة.

غير أن موطن الضعف في عملية السلام يتمثل في عدم تنفيذ الالتزامات التي قُدمت. وأنا أرى أنه تبعاً لذلك فإن الحاجة الآن ليست إلى إعادة إرساء أساس للتفاهم والتعاون فحسب، ولكن أيضاً إلى إيجاد آلية مستمرة لضمان التنفيذ. فقد نصت الاتفاقات السابقة على إنشاء لجنة رصد مشتركة رفيعة المستوى لرصد الالتزام بتنفيذ جميع التفاهمات والاتفاقات، وإنشاء لجنة سلام رفيعة المستوى، ولجنة رصد رفيعة المستوى لرصد تنفيذ الاتفاق بين الحكومة المؤقتة السابقة وجبهة ماديسي الديمقراطية المتحدة. ولكن لم يتم إنشاء أي من هذه اللجان. ولا تزال اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد التي شكلتها بعثة الأمم المتحدة في نيبال هي آلية التنفيذ الوحيدة التي تعقد اجتماعات منتظمة للوفاء بولايتها المحدودة المتعلقة بإدارة الأسلحة والمسلحين. ونصيحتي الأخيرة والقوية للأحزاب، سواء دخلت تفاهماً جديداً أو جددت التزامها بالتفاهمات التي التزمت بها من قبل، هي أن تؤسس الآن مثل هذه الآلية الشاملة للتنفيذ.

وما آسف له بشدة هو أن الأحزاب لم تقبل عرضنا في أواخر عام ٢٠٠٧ بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة من خلال دعم تنفيذ التزامات عملية السلام بصورة أعم مما في

حالة رصد الأسلحة وحدها. ولربما كان ذلك قد ساعد، على سبيل المثال، في الرصد غير المنحاز لإعادة الممتلكات وتنفيذها، وهي مسألة تشكل عقبة مستمرة أمام التعاون السياسي. ولم يكن ذلك لينتقص بأي حال من كون عملية السلام هي دائماً عملية نيبالية أو يشكل انتهاكاً للسيادة الوطنية. فالأحزاب لم تستفد تماماً مما عرضته الأمم المتحدة، رغم اعترافها بأن وجود بعثة الأمم المتحدة في نيبال كان له قيمة تجاوزت بكثير مهامها المحددة المتعلقة بالانتخابات ورصد الأسلحة.

سأغادر نيبال وأنا يساورني بعض القلق والقليل من الأسف. لقد شرفت بأن أكون مسؤولاً عن دور الأمم المتحدة في دعم اثنين من المطالب الأساسية لشعب نيبال، هما احترام حقوق الإنسان والسلام الدائم. وكانت أهم لحظتين عندما أخذ شعب نيبال زمام مستقبله بيده، وذلك خلال الأيام التسعة عشر لحركة الشعب في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨. وكانت مطالبته بالسلام والتغيير وعدم الإقصاء واضحة ولا تزال كذلك. آمل ألا يخذلهم زعماؤهم السياسيون. وآمل كذلك أن يفهم المجتمع الدولي أن تحقيق الاستقرار على الأجل الطويل بعيد المنال في نيبال وأنه رغم المطالب الكثيرة على عاتقه، فإنه سيظل مهتماً بأمر ٢٧ مليون شخص من أفقر شعوب آسيا، وهم يستحقون مستقبلا أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن. أود أيضا أن أشكركم على إعطائي فرصة أخرى للحضور في المجلس خلال المناقشة المتعلقة بطلبنا مواصلة دعم الأمم المتحدة لعملية السلام في نيبال.

أود أن أشكر السيد مارتن، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه الشامل لتطورات عملية السلام في نيبال منذ آخر مناقشة للمجلس حول هذا الموضوع.

ونيابة عن حكومة نيبال، أود أن أشكر الأمين العام على دعمه الشخصي لعملية السلام في نيبال، وعلى تقريره الأخير إلى المجلس (S/2009/1)، الذي يوصي فيه بالتمديد لبعثة الأمم المتحدة في نيبال، بناء على طلبنا، لمدة ستة أشهر أخرى.

وكما شرح السيد مارتن في إحاطته الإعلامية للتو، فقد حصلت تطورات سياسية هامة في نيبال بعد تقديم التقرير، وهي ذات آثار بعيدة المدى على نجاح عملية السلام. فقد انتخبت الجمعية التأسيسية لجانها المختلفة ورؤساء تلك اللجان الذين أوكل إليهم البدء بمهمة وضع دستور جديد، يقوم في الغالب على أساس توافق آراء الأطراف السياسية الرئيسية. وفي بيان للجمعية التأسيسية في ٧ كانون الثاني/يناير، قدم معالي الرايت أونرابل رئيس الوزراء السيد بوشبا كامال داهال ''براشاندا'' عدة التزامات مهمة بتحقيق عملية السلام، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بإعادة الممتلكات، والالتزام باستمرار ممارسة اتخاذ جميع القرارات الكبرى المتعلقة بعملية السلام من خلال توافق الآراء بين الأطراف السياسية الرئيسية. وبدأت الحكومة أيضا بإشراك بعض المجموعات المسلحة في تاراي بشكل مجد، ووقعت بالفعل اتفاقات إطارية للتفاوض مع عدد قليل منها.

إننا نتفهم شواغل الأمين العام وبعض أعضاء المجلس المتعلقة بتأخر التقدم في بعض جوانب عملية السلام، ولا سيما في مسألة إدماج الأفراد المسلحين من الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) في أماكن التجميع وإعادة تأهيلهم.

وعلى الرغم من أن هذه العملية قد استغرقت بعض الوقت، من المهم أن نشير إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي في أماكن التجميع وإدماجهم وإعادة تأهيلهم من خلال التوافق في الآراء والتراضي بين الأطراف الممثلة في حكومة التحالف وفي الخارج. وقد تأسست اللجنة الخاصة الآن بقيادة رئيس الوزراء، وتشمل تمثيلاً لجميع الأطراف السياسية الكبرى. وفي اجتماعها الأول في وقت سابق اليوم، عدلت اللجنة اختصاصاتها وقررت إعداد خطة عمل لإتمام عملية الإدماج وإعادة التأهيل خلال الأشهر الستة المقبلة.

وبالنظر إلى المهام المتبقية الخاصة بإدماج أفراد الجيش التابعين للحزب الشيوعي النيبالي الباقين في أماكن التجميع وإعادة تأهيلهم، فقد طلبنا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لستة أشهر أخرى. ونحن نقدر تقديراً عالياً دعم المجلس لتمديد ولاية البعثة حتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

إننا ننوي إنهاء متطلبات الرصد الخاصة بالأمم المتحدة بحلول ذلك الوقت. وفي الواقع، فإننا نتوقع أن تكون متطلبات الرصد قد خُفضت بشكل كبير حالما نبدأ بتنفيذ القرارات السياسية المتعلقة بعملية الإدماج وإعادة التأهيل التي سيتم التوصل إليها في اللجنة الخاصة. ونحن لا نفكر في أية تدابير رصد مؤقتة أو بديلة قبل إنهاء وجود الأمم المتحدة لإجراء الرصد، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة تأخير عملية الإدماج فحسب. ولكن حكومة نيبال ملتزمة باتخاذ التدابير اللازمة للمساعدة في دعم استراتيجية انسحاب البعثة، مما يؤدي إلى نهاية منطقية لعملية السلام، وخاصة تدابير الرصد الحالية، خلال الأشهر الستة المقبلة.

وفي هذا الصدد، لا يوجد لدينا اعتراض على اقتراحات الأمين العام بإجراء تخفيض إضافي في قوام البعثة وتخفيض رتبة رئيس البعثة من ممثل خاص إلى ممثل.

وبالنيابة عن حكومة وشعب نيبال، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديرنا العميق وامتناننا للسيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام، على الطريقة الممتازة التي اضطلع بها بولاية مجلس الأمن في المساعدة في عملية السلام، بناء على طلب نيبال. أود أيضا أن أشكر فريق البعثة المتفاني على عمله الذي قام به من أجل نيبال.

وعلى الرغم من التحديات المختلفة، التي أشار السيد مارتن إلى بعضها للتو، فإن عملية السلام في نيبال قطعت شوطا كبيرا منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦، وأنجزت عدة مراحل مهمة، مثل انتخاب الجمعية التأسيسية وإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية. وكما فعلنا دوما حتى الآن، فإننا واثقون بأننا سننجح في دفع العملية نحو نهاية منطقية، موفرين حلا لجميع المسائل العالقة من خلال الحوار والتراضي. وعملية السلام في نيبال ستنجح في النهاية، وعلى الرغم من خصائصها ووتيرتها الخاصة بها. ولن يكون دعم السيد مارتن والمجلس بغير طائل.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن امتناني لكل دولة من الدول الأعضاء على دعمها المتواصل لعملية السلام في نيبال.

السيد فيسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود نيابة عن وفد كوستاريكا وبصفتي الشخصية توديع السفير خليل زاد، ممثل الولايات المتحدة، وداعاً حاراً لتنحيه الوشيك. وقد أبرز السفير ريبير، رئيس المجلس، العناصر الرئيسية في شخصية السفير خليل زاد وعمله في المجلس، ونود أن نثني على تلك الانطباعات الملائمة. ونأمل أن تُنقل هذه التحيات إلى السفير خليل زاد.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/1)، الذي وافانا بآخر المستجدات بشأن الحالة في نيبال. ونود أيضا أن نشكر

السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا الصباح وعلى عمله الممتاز في نيبال كل هذه السنين. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

كما نشكر الممثل الدائم لحكومة نيبال على المعلومات التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح بشأن الأحداث الأخيرة.

تشكل نيبال مثالا ناجحا لإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمع وإعادة السلام إليه بعد أن عانى من صراع مسلح دموي لعدة سنوات. ويعود هذا النجاح أولا وأخيرا إلى الشعب النيبالي، ولكن بوسع الأمم المتحدة أيضا أن تشعر بالرضا عن هذه الإنجازات، نظرا لمساهمتها في العملية. وكما يحدث بالنسبة لأي عملية تحول اجتماعي، فإن التغييرات في نيبال، ولا سيما فيما يخص إعادة السلام إليها، لا تزال منقوصة ومحفوفة بالمخاطر وهشة، بعد الانتخابات البرلمانية والدستورية الأولية، كما أشرنا في السابق. فقد قلنا عندها إن التحول من الملكية إلى الجمهورية سيبرز الفروق والتناقضات التي قد تكون غير ظاهرة حتى الآن بسبب الحرب الأهلية. وللأسف، فقد حصل ذلك بدرجة كبيرة.

إننا قلقون بسبب عدة مسائل محددة. أولا، لم نر بعد تسريح القصر والمقاتلين الماويين السابقين غير المؤهلين للانضمام إلى الجيش، وهي عملية ينبغي أن تتم في أسرع وقت ممكن، وفقا للطلب الذي قدمه الأمين العام في اجتماعه الأخير مع الحكومة. علينا التشديد على أن إطلاق سراح هؤلاء القصر يجب ألا يكون رهنا بتشكيل اللجنة الخاصة. فبالنسبة لكوستاريكا، تمثل مسألة الأطفال المقاتلين شاغلا كبيرا في هذه الحالة، وفي جميع الحالات الأخرى.

لقد سمعنا هذا الصباح أخباراً عظيمة مفادها أن اللجنة الخاصة قد أنشئت أخيرا، وأنها عقدت اجتماعها الأول. ونأمل أن تمهد هذه الأحداث الطريق لمعالجة المسائل العالقة الأخرى، مثل مسألة إعادة الممتلكات التي انقضى موعدها النهائي، عملا بالاتفاقات الموقعة والمبرومة؛ وأنشطة الجماعات شبه العسكرية المنتمية إلى الماويين الشباب؛ ونزع سلاح المقاتلين الذين كانوا قصراً في أيار/مايو ٢٠٠٦؛ ومشكلة مصادرة الأراضي غير القانونية الحديثة.

وتثير مسألة العدالة الانتقالية قلق كوستاريكا أيضا، ولا سيما في ما يتعلق بالأشخاص الذين اختفوا خلال الحرب الأهلية. فلا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة. ونلاحظ أن الممثل الخاص أبرز ذلك على وجه الخصوص بوصفه أحد العناصر الهامة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح هذا اليوم عندما تكلم عن قلقه حيال استمرار الإفلات من العقاب. وإضافة إلى ذلك، نحن نعتبر أنه لا يمكن تفسير القرار الذي اتخذته حكومة نيبال في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لتقرير الأمين العام، بسحب ٣٤٩ قضية رفعت على مستوى المقاطعات إما أمام محكمة المقاطعة أو مكتب إدارة المنطقة، لأنها اعتبرت ذات طابع سياسي.

والأمر الأساسي هو أن تبذل القوى السياسية المختلفة في نيبال أقصى جهد ممكن للتغلب على خلافاتها التي تشكل عوائق، بحيث تتمكن بعثة الأمم المتحدة في نيبال من المضي قدما واستكمال مهمتها الهامة. ويواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة وجدية، وعلى المجلس أن يحدد الأولويات فيما يتعلق بمكان تدخله ووقته وكيفيته. وبالتالي، نحن نؤيد تمديدا إضافيا لولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، على النحو الذي طلبه الأمين العام. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في أن تدرك القوى السياسية والاجتماعية في نيبال، وخاصة حكومة نيبال، بوضوح، أن المجتمع الدولي يريد لهذه العملية أن تنتهي بشكل عاجل.

وإجمالا، تقدر كوستاريكا التقدم الكبير الذي أحرزته نيبال وتهنئ شعبها والقوى السياسية والاجتماعية

المختلفة فيها على ذلك. كما نقدر الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة. ونرحب بالأخبار التي تلقيناها اليوم فيما يتعلق بالتقدم المحرز الذي مكّن من إنشاء اللجنة الخاصة وبدء عملها.

ولكننا في الوقت نفسه نود أن نشجع جميع تلك القطاعات على الامتثال بصرامة أكبر للالتزامات الأساسية إزاء مجتمعها والمجتمع الدولي على السواء، وفي الأطر الزمنية المتفق عليها. وأود أن أشدد على أن ذلك ينطبق بصورة خاصة لا على تسريح المقاتلين السابقين، وخاصة الأحداث، فحسب، بل أيضا على صياغة الدستور الجديد والعدالة الانتقالية والمسائل الأساسية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء فيما يتعلق بملكية الأراضي وبحقوق الملكية عموما وفيما يتعلق بتعزيز الدولة بحيث تتمكن من تقديم الخدمات الأساسية للسكان. ولا شك في أنه يمكن التصدي لتلك التحديات بصورة أفضل عندما يكون هناك التزام وثقة بين القوى السياسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.
